الحوار المُهيكل

معلومات أساسية عن

مسار المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان

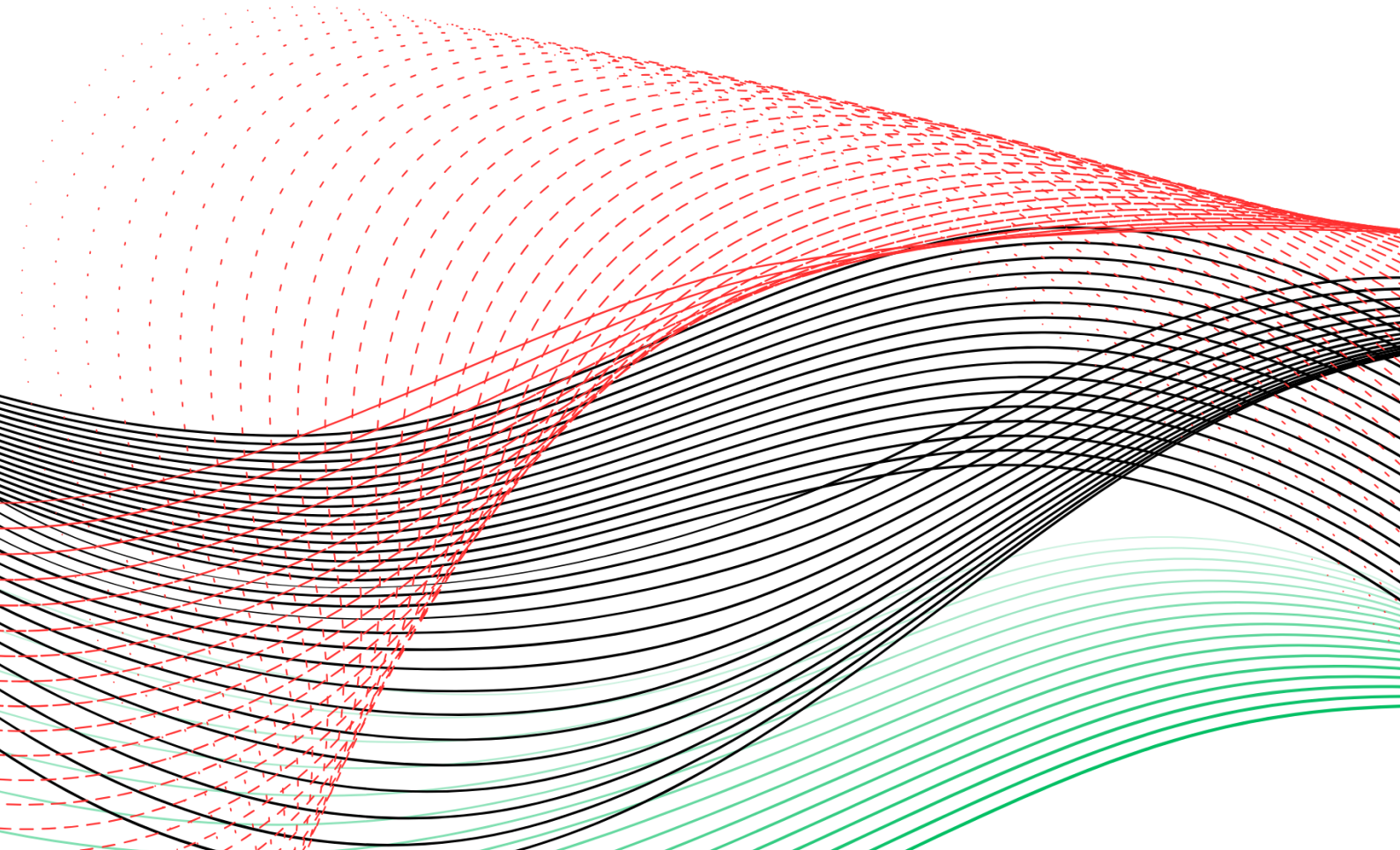

يهدف الحوار المهيكل إلى وضع مجموعة من (1) التوصيات الملموسة حول قضايا السياسات العامة والحوكمة الأكثر إلحاحاً لتهيئة بيئة ملائمة للانتخابات، (2) المقترحات الخاصة بالسياسات العامة والتشريعات لمعالجة مسببات النزاع على المدى الطويل، وذلك بهدف صياغة رؤية وطنية موحدة تشكل المسار نحو استقرار مستدام.

تستعرض هذه الورقة المحاور الرئيسية التي يجري مناقشتها في مسار المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان ضمن الحوار المهيكل. وتعكس هذه المحاور الأولويات التي أثارها الليبيون باستمرار في اللقاءات معهم بجميع أنحاء البلاد، بما في ذلك الجلسات عبر الإنترنت مع قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فضلاً عن استطلاع للرأي أُجري عبر الإنترنت بين تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2025 وشمل 1000 ليبي وليبية. كما تستند هذه المحاور إلى المشاورات التي أجرتها البعثة مؤخراً على مستوى البلاد، والمشاورات المجتمعية وتلك التي يسّرها خبراء من منظمات المجتمع المدني الليبية. علاوة على ذلك، تتضمن هذه المواضيع القضايا التي سلطت النساء الليبيات والأشخاص ذوو الإعاقة الضوء عليها خلال المشاورات التي سبقت الحوار المهيكل.

تعزيز المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

يواصل الليبيون من مختلف المناطق التأكيد على أن المصالحة الوطنية يجب أن ترتكز على إطار عمل شامل وقائم على الحقوق، يعالج المظالم السابقة والمسببات الجذرية للنزاع، فضلاً عن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان ومسببات النزاع المستجدة. وتشدد المشاورات على الحاجة إلى أساس قانوني شامل للعدالة الانتقالية يتمحور حول الضحايا، ويُوضع من خلال مشاركة واسعة النطاق مع المجتمعات المتضررة، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، ويرتبط بعمليات سياسية ودستورية أوسع.

وعلى الرغم من الدعوات المتكررة لاتباع هذا النهج، إلا أن عدم وجود عملية وطنية موحدة أعاق التقدم نحو معالجة تركة النزاع. ويظل الكشف عن مصير ومكان المفقودين أولوية محورية للعديد من الليبيين؛ حيث تستمر العائلات في المطالبة بآليات منسقة، مدعومة بمساعدة قانونية وإدارية ونفسية واجتماعية مناسبة، لمعالجة تداعيات حالات الاختفاء التي لم تُحسم. كما تعتمد المصالحة على مقاربات شاملة تعكس التنوع في ليبيا وتعالج الحواجز التي طال أمدها أمام المشاركة. وما تزال المكونات الثقافية، بما في ذلك مجتمعات التبو والطوارق والأمازيغ، تُبلغ عن مواجهتها تحديات تتعلق بالتوثيق والوصول إلى الخدمات والمشاركة في الحياة العامة بينما تواجه النساء، بما في ذلك النازحات والنساء ذوات الإعاقة والمعيلات لأسرهن، صعوبات متضاعفة. إن إحراز تقدم نحو تحقيق المصالحة يتطلب عملية منسقة قائمة على الحقوق لمعالجة انتهاكات الماضي وإدماج أصوات وتجارب جميع المجتمعات بشكل هادف.

أسئلة إرشادية

- ما هي الأولويات الرئيسية التي ينبغي لعملية المصالحة والعدالة الانتقالية أن تركز عليها في ليبيا لمعالجة الانتهاكات السابقة؟ وما هي الأولويات المحددة للنساء والمكونات الثقافية؟
- ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها للاعتراف بالأضرار التي عانى منها الضحايا وعائلاتهم خلال النزاعات وإصلاحها؟
- كيف يمكن للضحايا والمكونات والنساء والشباب المشاركة بأمان وبشكل هادف في صياغة وتنفيذ عملية المصالحة والعدالة الانتقالية في ليبيا؟
- ما هي الخطوات المطلوبة للمساعدة في منع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل؟

تعزيز استقلالية القضاء والمساءلة وسيادة القانون

يرتكز النظام القضائي في ليبيا على إطار قانوني موحد يجمع بين القانون المدني والمبادئ القانونية الإسلامية، ويدار من خلال مجموعة من الهيئات القضائية التي تعمل تحت سلطة المجلس الأعلى للقضاء. وتتربع على رأس هذا الهيكل المحكمة العليا، التي أُسست كمؤسسة مستقلة تتولى مهام المراجعة الدستورية. ومع ذلك، أثرت سنوات من الانقسام السياسي والضغوط المؤسسية على قدرة النظام القضائي على العمل بشكل متسق في جميع أنحاء البلاد، وقد أدى ذلك أيضاً إلى ظهور مؤسسات منقسمة متوازية، بما في ذلك محكمة دستورية في بنغازي، ومؤخراً انقسام داخل مجلس القضائي الأعلى. وقد أثار الليبيون المشاركون في المشاورات مخاوف بشأن التطبيق والإنفاذ غير المتكافئ للتشريعات وتجذر الإفلات من العقاب والتدخل في العمليات القضائية خاصة من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية. ويؤكدون على أهمية ضمان المساواة أمام القانون ومعالجة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان وحماية نزاهة ووحدة وتماسك المؤسسات القضائية. وقد دعا المشاركون أيضاً إلى استقلال القضاء وضمان شفافيته، مدعوماً بتدابير لمكافحة الفساد. وفي هذا السياق، يعد التنفيذ المتسق للقرارات القضائية، بما في ذلك مذكرات الاعتقال وأوامر الإفراج والاستدعاءات، أمراً ضرورياً لتعزيز المساءلة، بينما تعتبر تدابير الحماية الفعالة للقضاة ووكلاء النيابة والمحامين والضحايا والشهود ضرورية لتمكينهم من أداء مهامهم دون ترهيب. إن ضمان الوصول العادل والمتساوي إلى العدالة للجميع هو المفتاح لبناء مؤسسات مستجيبة واستعادة ثقة العامة في مؤسسات الدولة وإعلاء سيادة القانون ودعم الجهود الأوسع نحو تعزيز حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية القائمة على مبادئ العدالة الانتقالية.

أسئلة إرشادية:

- ما هي الخطوات اللازمة للحفاظ على وحدة واستقلال القضاء؟
- ما هي الإصلاحات التي ستساعد في بناء ثقة الشعب في المحاكم وضمان الوصول المتساوي إلى العدالة للجميع؟ ما هي التدابير المستهدفة اللازمة لضمان وصول ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى العدالة، ولا سيما النساء أو الأقليات؟

- ما هي التدابير اللازمة لحماية القضاة ووكلاء النيابة ومحامي الدفاع وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجال العدالة من التهديدات أو الترهيب أو التدخل في عملهم؟
- ما هي الخطوات التي يمكن أن تساعد في ضمان حصول الجميع، بمن فيهم المحتجزون، على المساعدة القانونية الآنية والضمانات القانونية اللازمة لمحاكمة عادلة؟
- ما هي الآليات التي يمكن أن تساعد في مراقبة وحماية استقلال القضاء ونزاهته، وضمان المساءلة عن التدخل في الشؤون القضائية؟

حماية الفضاء المدني والمشاركة الشاملة

إن وجود فضاء مدني مفتوح وشامل يمكن فيه لجميع الليبيين المشاركة بشكل هادف وآمن في الحياة العامة والسياسية، أمر ضروري لتمكين إجراء انتخابات ذات مصداقية والدفع قدماً بالانتقال الديمقراطي في ليبيا. وهذا يستزلم أن يكون الأفراد والجماعات قادرين على التعبير عن آرائهم بحرية وعلى التجمع السلمي والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. وبينما تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مركزياً في تعزيز الحوار ومراقبة الانتخابات والنهوض بحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية، فإن الأطر التقييدية التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية في ليبيا تقوض قدرتها على العمل. إن التقارير الواردة عن أعمال انتقامية، بما في ذلك التهديدات والترهيب والعنف والاختطاف والاحتجاز التعسفي، ضد الفاعلين السياسيين والنشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، تخلق مناخاً من الخوف يخنق حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وقد أعرب المشاركون في المشاورات الوطنية عن مخاوفهم بشأن الحريات المدنية، ودعت منظمات المجتمع المدني إلى إطار عمل يتوافق مع التزامات ليبيا في مجال حقوق الإنسان. ولا تزال النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والمكونات الثقافية يبلغون عن وجود عوائق أمام مشاركتهم في الحياة العامة والسياسية. إن معالجة الحواجز المتعلقة بالتمثيل والوصول إلى المعلومات وإمكانية الوصول فضلاً عن معالجة خطاب الكراهية والتحريض والعنف في الفضاء الإلكتروني أمر حيوي لبناء مؤسسات شاملة وتعزيز حوارات وطنية حرة ومفتوحة وآمنة وتقوية ثقة الجمهور ودعم الحوكمة الديمقراطية.

أسئلة إرشادية:

- كيف تصف البيئة القانونية والمؤسسية الحالية للمجتمع المدني في ليبيا؟ ما هي التغييرات التي ستساعد منظمات المجتمع المدني على العمل بقدر أكبر من الحرية والأمان والفعالية؟
- ما هي العوامل التي تؤثر على قدرة الفئات المختلفة في المجتمع الليبي، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة، على المشاركة في العمليات المدنية والسياسية والحياة العامة؟ ما هي التغييرات أو الدعم الذي قد يساعد في تعزيز مشاركتهم؟

- ما هي التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني والنشطاء والصحفيين وقادة المجتمعات المحلية في قدرتهم على أداء عملهم بحرية وأمان؟ وما هي الإجراءات التي يمكن أن تساعد في معالجة هذه التحديات؟
- كيف يمكن ضمان استقلالية الصحافة والإعلام لممارسة دور حيوي في الانتقال الديمقراطي في ليبيا، وحماية الحريات العامة وتعزيز المساءلة؟
- برأيك، ما الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في دعم الحوار وتعزيز الثقة داخل المجتمعات والمساهمة في العمليات السياسية والانتخابية في ليبيا؟

معالجة الاحتجاز التعسفي والإجراءات القانونية الواجبة وظروف الاحتجاز

ما تزال عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي، بما في ذلك الحبس الاحتياطي المطول والاختفاء القسري والاختطاف وسوء المعاملة والتعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي، والوفيات قيد الاحتجاز وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز، منتشرة وممنهجة في جميع أنحاء ليبيا. وتبين المشاورات مع الليبيين القلق العميق إزاء انعدام المساءلة وتجذّر الإفلات من العقاب، حيث تواصل الجهات الأمنية في جميع المناطق احتجاز الرجال والنساء والأطفال تعسفياً دون أساس قانوني واضح. وكثيراً ما يُحرم الأفراد من حريتهم دون الحصول على مساعدة قانونية في الوقت المناسب أو التواصل مع عائلاتهم. ولطالما أكد الليبيون على ضرورة ضمان حقوق جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم ومعاملتهم معاملة إنسانية، في الوقت الذي تتدهور فيه الظروف في أماكن الاحتجاز، لا سيما بسبب الاكتظاظ والنقص في تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك التغذية والمياه والرعاية الصحية وإعادة التأهيل. ودائماً ما تقوض ظروف الاعتقال والاحتجاز ضمانات الإجراءات القانونية والمحاكمة العادلة وتمنعها. كما تؤكد المشاورات العامة أن هذه التحديات تتفاقم بسبب وجود وتأثير أطراف أمنية مسلحة وغير خاضعة للمساءلة حيث تسيطر على أماكن الاحتجاز، مما يؤكد أهمية تعزيز سلطة الدولة والإشراف القضائي والمدني على جميع مرافق الاحتجاز، وتوضيح الإطار القانوني لتعزيز المساءلة والدفع بنهج قائم على حقوق الإنسان في إصلاح القطاع الأمني. وتعد معالجة هذه القضايا أمراً بالغ الأهمية لتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها ومنع حدوث المزيد من الانتهاكات، والمساهمة في بيئة مواتية لعملية مصالحة وطنية قائمة على الحقوق.

أسئلة إرشادية:

- ما هي المخاوف الحالية بشأن الاعتقالات أو الاحتجاز في ليبيا، وما هي التدابير التي يمكن أن تساعد في ضمان أن يكون الاحتجاز وفقاً للقانون؟
- ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الشفافية والرقابة والمساءلة في جميع أماكن الاحتجاز؟

- ما هي التحديات الحالية في ضمان إمكانية وصول المحتجزين إلى المحامين وأفراد أسرهم وغير ذلك من حقوق الإجراءات القانونية السليمة؟
- ما هي التدابير التي يمكن أن تساعد على نحو أفضل في حماية المحتجزين من الانتهاكات، بما في ذلك التعذيب أو سوء المعاملة أو الاختفاء القسري؟ وما هي التدابير المستهدفة اللازمة لحماية المحتجزات من النساء؟
- ما هي الخطوات اللازمة لمنع الاحتجاز التعسفي وحماية المحتجزين بشكل أفضل؟